الانحسار مع انتهاء الازمة الاقتصادية العالمية وان عادت الى الاتساع بعد نشوب ثورة ١٩٣٦ ، وما رافقها من توقف في الاعمال ٠

وفي اواخر العام ١٩٣٥ ، بلغ عدد العاطلين عن العمل في مدينة يافا وحدها ـ التي يبلغ عدد سكانها ٧١ الف نسمة ـ نحوا من ٢٢٧٠ عاملا وعاملة من العرب ، وارتفع هذا العدد ، بعد العام ١٩٣٦ ، الى اربعة آلاف (٣٥) ٠ وقدمت « جمعية العمال العرب » بيافا مذكرة الى المندوب السامي البريطاني في القدس، في السادس كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٥ ، احتجت فيها على الهجرة اليهودية الى فلسطين تلك التي تحوي اعدادا كبيرة من العمال ٠ واشارت الى زيف ارقام الهستدروت الخاصة بحجم البطالة بين العمال (عرب ويهود) ٠ وانتهت المذكرة الى ان قوة الاستيعاب في البلاد لا تسمح بدخول مهاجر واحد ، وقدرت المذكرة حجم العاطلين من العمال العرب بعدد ضخم جدا ، واشارت الى وجود نحو عشرين الف عامل عربي ، يتقاضى العامل منهم اجرا يقل عن ثلاثة جنيهات في الشهر الواحد ، مما يدل على اشتداد الازمة (٣٦) ٠ وعزا نقابي عربي فلسطيني البطالة والبؤس اللتين يعاني منهما العمال العرب الى : (٣٧)

ـ تدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين ، ـ نزوح القرويين الى المدن ، ـ طرد العمال العرب من الاعمال ، ـ سوء الحالة ، ـ تمييز الحكومة الشنيع للعمال اليهود ٠

ورأى النقابي نفسه انه « لو حميت الصناعة الوطنية من قبل الحكومة لكانت البطالة اقل » ٠

ومن الامثلة التي توضح مدى الارتباط بين العمل في الريف والعمل في المدينة ، ما حدث في قرية جمزو (قضاء الرملة) ، حين ارسل سكرتير جمعية القرية المذكورة بيانا عن البطالة في القرية ، الى مجلة عربية فلسطينية ، في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٣٥ ، حدد فيه عدد العاطلين في قريته بمائة وخمسة وستين عاملا ، واشار الى ان مائة وعشرين منهم ذهبوا للمدن فلم يجدوا عملا ٠ ومعروف ان عدد سكان جمزو كان ، انذاك ، ١٢٢٥ نسمة (٣٨) ٠

وبسبب الضربات التي وجهها الاستعمار البريطاني والصهيونية الى الاقتصاد الوطني الفلسطيني اتسع حجم البطالة ، حتى وصل ، في العام ١٩٣٧ ، الى ٢١٫٠٠٠ عامل عربي ، و ١٢٫٠٠٠ عامل يهودي (٣٩) في حين لم يعترف اورمسبي غور ، وزير المستعمرات البريطاني ، في جلسة ١٩٣٧/١١/١٧ لمجلس العموم البريطاني ، سوى بوجود ١١٫٥٠٠ عامل عربي عاطل عن العمل ، حتى نهاية اذار (مارس) ١٩٣٧ (٤٠) ٠

وتوزعت الكتل الرئيسية للعاطلين العرب على الوجه التالي : يافا ٤٫٠٠٠ عامل ، حيفا ٤٫٥٠٠ ، قلقيلية ١٫٣٠٠ ، بيت لحم والناصرة ٧٥٪ من القوى